Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 13- Issue 1- June 2023 المجلد ١٣- العدد ١ – حزيران ٢٠٢٣

Enabling citizenship in Iraq after 2003 and ways to consolidate it

[1] D.r. Hussein Ali Makttoof
Baghdad University/ College of Political Science

Abstract:

The collapse or undermining of the institutions of the Iraqi state after 2003 led to the birth of new institutions that were not limited to constitutional institutions, but extended to represent an incubating environment for the formation of Iraqi society. The constitution was written under the auspices of the American civil governor, Paul Bremer, as well as the elites that represented the components of Iraqi society that were absent from realizing the societal reality that Iraqi society lives in, which led to the emergence of challenges, the most prominent of which was terrorism and political and sectarian quotas, but Iraq with its components possesses a cultural and historical legacy that enables it to advance And democratic transformation, by empowering the spirit of citizenship and consolidating it among the members of the same society.

1: Email:
hussein.a@copolicy.uobaghdad.edu.iq
2: Email:

DOI

Submitted: 1/5/2023
Accepted: 27/05/2023
Published: 26/06/2023

Keywords:
Citizenship.
political system.
State.
terrorism.

©Authors, 2023, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تمكين المواطنة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وسبل ترسيخها

[١] م.د حسين علي مكطوف كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

الملخص:

ادى انهيار او تقويض مؤسسات الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ الى ولادة مؤسسات جديدة لم تقتصر على المؤسسات الدستورية وانما امتدت لتمثل بيئة حاضنة لتنشئة المجتمع العراقي وقد مثل الاحتلال الامريكي والنخب السياسية العراقية التي كانت معارضة للنظام الدكتاتوري قبل عام ٢٠٠٣، النواة الاساسية لبناء عراق ما بعد الاحتلال إذ كتب الدستور برعاية الحاكم الامريكي المدني بول بريمر وكذلك النخب التي مثلت مكونات المجتمع العراقي التي غاب عنها ادراك الواقع المجتمعي الذي يعيشه المجتمع العراقي، مما ادى إلى بروز تحديات كان ابرزها الارهاب والمحاصصة السياسية والطائفية، الا ان العراق بمكوناته يمتلك ارثاً حضارياً وتاريخيا يمكنه من النهوض والتحول الديمقراطي وذلك عبر تمكين روح المواطنة وترسيخها بين ابناء المجتمع الواحد .

الكلمات المفتاحية:

المواطنة، النظام السياسي، الدولة، الارهاب.

المقدمة

أن الدولة لا تستطيع البقاء اذا لم يرتكز بناؤها على المواطنة والاعتراف بحقوق مواطنيها، ويصف شيشرون هذا قائلاً: (يوجد في الواقع قانون حق، وهو قانون العقل الصائب ويسري بطبيعته على جميع الافراد، وهو خالد لا يتغير، يأمر الافراد بإداء واجباتهم ويحرم عليهم ارتكاب الأخطاء حيث انه يحد من جنوح الناس الى ارتكاب ما هو خطأ)، وبذلك حين تقدم المواطنة على المصالح الشخصية وتكون مسؤوله من موقعها، فقد تكون اقرب إلى الثوابت المبدئية والخلقية والتاريخية للأمة من جهة، وبعيده عن بعض الوقائع والمعطيات التي تتحكم بصنع القرار وعن ممارسة فن الممكن باقتدار السياسي المحنك ومرونته من جهة اخرى، ولتحقيق ذلك لا بد من وجود مقومات تدعم نضوج وبروز هذه القاعدة، لتتحول من النظرية الى التطبيق .

اولاً: اشكالية البحث

تُعد مسألة المواطنة من أهم الاشكاليات في العراق ومن اهم هذه الاشكاليات مسألة المواطنة فلماذا بعد عقود طويلة من تأسيس الدولة الحديثة في العراق، تهدد هذه الاحداث المواطنة في العراق، فهل كانت وطنية المجتمع ووحدته هشة؟ بحيث مع اي حدث سياسي او عسكري او امني يبتعد المجتمع عن الشعور بالمواطنة؟ ولماذا العراق مهدد في وحدته وهو دولة عربية مركزية وله ثقله الاستراتيجي والتاريخي، وهو احد اعمدة التجربة القومية في العالم العربي في العصر الحديث .

ثانياً: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن العراق رغم الثقل والمكانة الاستراتيجية الاقليمية والدولية وكذلك الموروث الحضاري والتاريخي إلا أنه يفتقد إلى تعزيز وتمكين اسس وقيم المواطنة، وذلك بسبب العوامل الخارجية وابرزها الاحتلال الامريكي والجماعات الارهابية.

ثالثاً: هيكلية البحث

اعتمدنا في هذا البحث على مطلبين جاء الاول بعنوان (اثر الارهاب واسباب اختلال المواطنة العراقية) وبحثنا اسباب الارهاب واثرها في منظومة المواطنة، اما المطلب الثاني هو (مقومات ترسيخ المواطنة في العراق بعد عام ٢٠٠٣) وقسم هذا المطلب إلى محاور تمثلت بمقومات المواطنية وهي: الوحدة الوطنية، الحرية، التكامل الاجتماعي، القانون، الحوار والمصالحة .

I. المطلب الاول

أثر الارهاب واسباب اختلال المواطنة العراقية

تُعرف القيم على انها: (نوع من المعتقدات التي يحملها شخص او مجموعة او مجتمع باسره ويعتبرها مهمة ويلتزم بها وتحدد له عادة الصواب والخطأ في السلوك الانساني). وتمثل القيم المعيار الذي يحتكم اليه الفرد في تقييم سلوكه وسلوك الاخرين وتأتي اهمية القيم كونها ترتبط بجملة مواضيع اساسية ذات صلة بتنظيم المجتمع، كتنظيم علاقة الفرد بالجماعة وتكامل مؤسسات البناء الاجتماعي والتغيير الاجتماعي، والتنمية والتقدم الاجتماعي والواجبات والحقوق والقانون والعدالة والانصاف.. الخ. والتي تسهم كلها في حل مشكلات الانسان والمجتمع. من هنا يأتي التزامنا بالقيم كما يقول: كارل منهايم -k-mannheim (لحاجتنا وحاجة نظامنا الاجتماعية لها لذلك فوجودها يستند الى الضرورة الاجتماعية)[١]، إما المواطنة تُعد مفهوماً يتوسط بين المجتمع المدني والدولة وتحدد للمواطن كيفية ممارسة حقوقه ومسؤولياته وهي عامل مهم في صحة واستقرار اي نظام حكم، وبذلك فالمواطنة هي اساس تطور الانظمة الديمقراطية فالأخيرة بدورها قد عملت زيادة تفعيل عملية المؤسسة المجتمعية وتكريس ابعاد المواطنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إذ انطلق مسارها بحيازة حق المشاركة السياسية ليتحول الفرد من خاضع للنظام السياسي إلى صانع له[٢] .

الا ان الضعف بدا يدب في اوصال منظومة القيم والمواطنة العراقية منذ اواخـــر عد السبعينات من القرن الماضي. اذ فقدت الكثير من القيم الايجابية معانيها واصبح من السهل تجاهلها وبدون خجل. وازداد هذا الهبوط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣. وبسقوط الدولة العراقية بسلطاتها الثلاث التشريعية التنفيذية والقانونية وغياب سلطة القانون، وتحت وطأة الاحتلال وتداعياته ووطأة عوامل داخلية مثل الفقر والمجاعة والبطالة [٣].

---

(١) نقلاً عن: فريد جاسم حمود القيسي، *فتنة العنف في العراق دراسة: سوسيولوجية تحليلية نقدية في اسباب العنف*،(القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠١٢)، ص٢١٤.

(٢) العيدي صونيه، "المجتمع المدني المواطنة والديمقراطية جدلية المفهوم والممارسة"، *مجلة الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خضير، سكرة، الجزائر*، العددان (٢-٣)، (٢٠٠٨)، ص١٨٢.

(٣) فريد جاسم حمود القيسي، المصدر السابق، ص٢١٦ .

كما عمل الاحتلال الأمريكي على تفجير الصراعات الطائفية عبر الجماعات الارهابية لتدمير البنى التحتية والقيم الاجتماعية[١]، وكان هدف الولايات المتحدة الأمريكية من تثبيت امس الارهاب في العراق يتمثل بالتالي[٢]:

١- اعطاء الدول الرأسمالية وعلى راسها الولايات المتحدة الأمريكية العالم العربي وفي مقدمته العراق اهتماماً خاصاً بحكم موقع الاستراتيجي ومخزونه النفطي .

٢- حماية الكيان الصهيوني وابعاده عن الانظار واشغال المنطقة بالعصابات الارهابية لتثبيت أسس ودعائم (إسرائيل).

٣- ازدياد تغلغل العولمة الرأسمالية في المجتمعات العربية وهز البني التقليدية (المدينة القرية القبيلة الطائفة)، ودفع قطاعات تقليدية للدفاع عن موقعها خشية أن يجرفها سيل الحداثة.

٤- منع إيران من اقامة حكومة إسلامية في العراق بعد انسحاب قوات الاحتلال الامريكي.

٥- انشغال الاطراف الدينية والطائفية بالمعارك الداخلية عن موجهة الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان لتوسع الارهاب في العراق والعالم العربي بعد عام ٢٠٠٣، بشكل واسع ليصل إلى مراحل متقدمة كان اخرها عام ٢٠١٤، بعد دخول تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) إلى الموصل عدة اسباب ابرزها:

اولاً: الاسباب السياسية

يسعى الارهابيون الى تحقيق الاهداف السياسية وتتعلق هذه الاهداف اساساً بالسعي الى السلطة من وراء اعمالهم عن طريق خلق شعور يعجز الدولة واثارة الفتن لتوجيه الجهود الوطنية لمواجهة هذه الفتن مما يعني حرمان جهود التنمية من موارد كبيرة ومن شأن هذا الوضع ان يقلل شعبية الحكومة ويوحي تقصيرها في مجال توفير الأمن والاستقرار للمواطنين.

ثانياً: الاسباب الدينية

---

(١) عبد الصمد محمد امين الغريري، *سيادة العراق واستقلاله السياسي للفترة ١٩٩٠-٢٠١٠*، (بيروت: منشورات زين الحقوقية، ٢٠٢٠)، ص٢٠٥ .

(٢) توفيق المدني، *العرب وتحديات الشرق الاوسط الكبير*، (دمشق: اتحاد كتاب العرب، سلسلة دراسات العدد ١٣، ٢٠١٠)، ص١١٧ .

تتمثل الاسباب الدينية للإرهاب في خلط كثير من المنظرين للإرهاب بين الارهاب والجهاد، ويستندون في هذا الفهم الخاطئ الى آيات القرآن الكريم فيعبرون ان الارهاب واجب شرعي مادام القرآن الكريم قد أمر المسلمين بإعداد القوة لإرهاب عدو الله وعدوهم كما جاء في الآية الكريمة (وأعدوا لهم ما اسْتَطَعْتُم مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوكُمْ)[١]، اضافة الى الغلو والتطرف من الناحية الفقهية، فالممارسين للأعمال الارهابية لا يقبلون آراء الجماعات الإسلامية الاخرى، ولا يقرون بالاجتهادات الفقهية المعتمدة في مذاهب غيرهم وابرزهم التكفيريين (تنظيم القاعدة وعصابات داعش الذين يلصقون تهمة الكفر بكل من يسلك سلوكاً مغايراً لسلوكهم ويجهلون ان الله سبحانه وتعالى جعل اختلاف العلماء رحمة للمسلمين لما في ذلك من تحقيق لمبدأ اليسر الذي يتميز به الإسلام[٢] .

ثالثاً: الاسباب الحضارية

تواجه الحضارة والإسلامية حملة شعواء من بعض الأوساط الغربية المرتهنة للسياسة (الإسرائيلية)، واللوبيات الصهيونية وتأخذ هذه الحملة مظاهر عدة كاتهام الحضارة الإسلامية بالقصور والتعارض مع الحداثة وتصفها بانها حضارة تتمتع بثقافة العنف والتخلف والعجز عن مواكبة العصر ويعمل الارهاب على الخلط بين الإسلام والارهاب وفي مقال نشر لصموئيل هنتنجتون في مجلة النيوزويك تحت عنوان (عصر حروب المسلمين)، أكد على (ان عناصر صدام الحضارات مازال متوفراً وان حروب المسلمين احتلت مكانة الحرب الباردة)[٣] .بالرغم من التناقض بين الارهاب والإسلام فالأخير يدعو الى التسامح والمحبة والسلام وينهي عن التطرف والشطط الفكري والسلوكي ويحرم القتل والاعتداء بكل انواعه، كما يرفض جميع صور الفوضى والفساد في الارض[٤].

(١) سورة الانفال، الآية (٦٠) .
(٢) محمد بن علي كومان، *اسباب الارهاب في المنطقة العربية وسبل مواجهته*، من كتاب التحولات الراهنة ودورها المحتمل في احداث تغيير في العالم العربي، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص١٢٩ .
(٣) كرم محمد زهدي وآخرون، *استراتيجيات وتفجير القاعدة*، (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٥)، ص٤٢ .
(٤) فؤاد علام، *الارهاب اسباب انتشاره ووسائل مكافحته*، من كتاب النظام الامني في الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، (ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨)، ص٣٥٠ .

رابعاً: الاسباب الاقتصادية

للإرهاب اسباب اقتصادية، تتمثل في الفقر والبطالة اللذين يولدان الشعور بالحرمان من العيش الكريمة وقد اثبتت الدراسات المتخصصة وجود علاقة وطيدة بين الفقر والبطالة وبين ارتكاب الجريمة[١]، كذلك يحلل صموئيل هنتنغتون الاسباب التي تولد العنف والارهاب فيرجعها إلى فشل الحكومات في توفير الاحتياجات الاقتصادية[٢].

II. المطلب الثاني

دور الاحتلال في تشويه منظومة القيم الوطنية

تسعى الولايات المتحدة الامريكية أن تكون النموذج الذي يحتذى به من قبل جميع الانظمة السياسي في دول العالم، بالرغم من أن هذه المقاربة لم تهيمن على سلوك الرؤساء في الولايات المتحدة، إذ نجد هنالك اربع مدارس فكرية وسياسية في هذا الصدد: مدرسة الفيدرالي الكسندر هاملتون (١٧٥٧-١٨٠٤) القريب جداً من جورج واشنطن، والمهتم بحماية التجارة أكثر منه بفضائل الديمقراطية، ومدرسة الرؤساء جيفرسون (١٧٤٣-١٨٢٦) الذي قدم خطاباً معارضاً واشترى ولاية لويزيانا من نابليون، ومدرسة اندرو جاكسون (١٧٦٧-١٨٢٦) الداعي لتأسيس سلطة قوية ومركزية مدعومة من قبل جيش قوي، واخيراً مدرسة وودرو ويلسوزن (١٨٥٦-١٩٢٤) الذي برر دخول الولايات المتحدة الامريكية في الحرب العالمية الاولى عبر جعل العالم (مضموناً للديمقراطية)، وهكذا اعتقد جورج بوش بضرورة اللجوء الى القوة والحرب من اجل نشر القيم الديمقراطية وهذا ما اعلنه في شباط ٢٠٠٣، عند بدأ احتلال العراق[٣]. وكان الاخلال بمنظومة القيم الوطنية اولويات الولايات المتحدة في العراق وذلك عبر:

اولاً: المحاصصة السياسية

ادى تأسيس مجلس الحكم الذي صدر من قبل سلطة الائتلاف المؤقته في تموز ٢٠٠٣، إلى بروز التكتلات والتحزبات الطائفية مما انتج بيئة خصبه للصراع بين المكونات المجتمع وذلك عبر تكوينه: (١٣ عربي شيعي، ٥ عربي

(١) محمد بن علي كومان، المصدر السابق، ص١٣٣ .
(٢) كرم محمد زهدي وآخرون، المصدر السابق، ص٤٨ .
(٣) توفيق المدني، المصدر السابق، ص١٠٣ .

سني، ٥ كردي سني، ١ تركماني سني، ١ مسيحي)، ومثل هذا التأسيس بداية لتشويه البنية المجتمعية في العراق فضلاً عن تصاعد الاعتراضات من قبل القوميات الاخرى التي رأت ان هذا التقسيم لم يشمل جميع المكونات وانما اقتصر على بعضها واهمل حقوق البعض الآخر.

أذ لم يتم تمثيل الكرد الفيلية والتركمان الشيعة وكذلك تم دمج الكلدانيون والاشوريون بطائفة واحدة في الوقت الذي يمثلون فيه طائفتين مختلفتين، ومثل هذا المنطلق القاعدة الاساسية التي اعتمدتها الاحزاب السياسية في ترسيخ مبدأ (المحاصصة) لتولي المناصب العليا في الدولة[١].

ثانيا: اختراق منظومة المكونات المجتمعية

هنالك رؤية فلسفية تقول: (أن الوحدة هي غاية وجود الاشياء) فمكونات المجتمع العراقي شأنها شأن كل كيان متميز لا يمكن عزلها عن الجغرافية والتاريخ والثقافة والدين والاقوام[٢]، وبعد انهيار اسس الدولة عبر الاحتلال الامريكي وعمل الاحتلال على بناء العراق الجديد الذي اريد له أن يخلق لا أن يتشكل أو يبنى عن طريق (تنظيف اللوح) كما عبر عنه المفكر الامريكي توماس فريدمان، إذ تم إنشاء مؤسسات النظام على لأساس طائفي – عرقي، وذلك عبر دسترة مصطلح (المكونات) الذي يعبر عن البنية الذهنية التي كتبت الدستور من حيث التأكيد على انتماءات معينة تستند لها جماعات سياسية في وجودها وديمومتها هذا من جهة، والخطاب في التماهي بين الجماعات السياسية وبين المكونات الاجتماعية مع ما يترتب على ذلك من احتكار تلك الجماعات السياسية للتمثل والتكلم باسم مكوناتها من جهة ثانية[٣].

(١) ايناس عبد السادة علي، "الاستراتيجية الامريكية وادارة صراع الارادات السياسية على الساحة العراقية"، *مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية*، العدد (٤١)، تموز، (٢٠٠٤): ص٧٨.

(٢) ميثم الجنابي، *العراق ومعاصرة المستقبل*، (بيروت: المدى للثقافة والنشر، ٢٠٠٤)، ص١٩٢ .

(٣) منتصر العيداني، *قيادات الانتقال والتنمية السياسية العراق ولبنان انموذجاً ١٩٩٠-٢٠١١*، (بيروت: العارف للمطبوعات، ٢٠١٢)، ص٣١٧ .

ونتيجة الظروف التي كُتب بها الدستور خرجت هذه الوثيقة كما يراها البعض محفوفة باللغة التي اكدت على الانقسامات العرقية والطائفية بدلاً من ربط المجموعات المتنوعة فيما يشبه دولة متنوعة[١].

III. المطلب الثالث

مقومات ترسيخ المواطنة في العراق بعد عام ٢٠٠٣

من اهم ما يميز العراق عمقه التاريخي الذي يتجاوز السبعة الاف عاماً، وقد تعاقبت فيه الحضارات السومرية والأكدية والبابلية والاشورية والاسلامية العباسية التي زخرت جميعها بالعطاء الحضاري الغزير والمبتكر، وما زال العالم المعاصر يعزو جزءا من تقدمه ونمائه الى الحضارة العراقية القديمة والوسيطة. لكن تلك الصفحة الزاهرة من تاريخ العراق قد طويت. واعقبتها موجه من الاحتلال الاجنبي منذ قيام الدولة العراقية الحديثة حتى الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣، ليصبح العراق دولة تعاني من الامية والفقر، ورغم ما يجري في العراق ظل المجتمع العراقي متمسكاً في وحدته الوطنية في وجه التيارات التي تهدف الى اخراق النسيج الاجتماعي. لهذ سوف نحاول في هذا المطلب الوقوف على بعض مقومات ترسيخ المواطنة التي استطاع العراق ان يحافظ عليها رغم التحديات التي ذكرناها [٢] .

اولاً: الوحدة الوطنية

ان طبيعة كل مجتمع بشري تكمن في وجود فئات متنوعة وشرائح اجتماعية عديدة، وبهذا فإن الوحدة في التلاقي والتواصل بين فئات هذا المجتمع المتنوعة عرقياً او فكرياً او سياسياً، هو الحرف الاول من ابجدية تعايشها. وحفظ كيانها الاجتماعي، والوحدة في الوطن الواحد توفر فرص من الانفتاح الفكري، حيث يتعرف كل طرف على حقيقة وواقع الطرف الاخر، ويتحاور معه، ويتبادلان الراي، فيكتشفان مساحات الاتفاق، ويحددان مناطق الاختلاف، مما

(١) سلسلة اصدارات مركز البيان، *المصالحة الوطنية في العراق دراسة مقارنة*، (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٦)، ص٢٦ .

(٢) قيس النوري، "الشخصية العراقية من منطق التفكيك والتكامل"، *مجلة مدارك، بغداد*، العددان (٥-٦)، السنة الثانية، (٢٠٠٧): ص١١٦ .

يهيئ الاجواء المناسبة للوصول الى صيغة تفاهم، من اجل خدمة المصالح المشتركة، واقرار السلم الاجتماعي[١] .

فالمواطنة الحقيقية لا تتعلى على حقائق التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية، ولا تمارس تزييفاً للواقع، وانما تتعامل مع هذا الواقع من منطلق حقائقه الثابتة، وتعمل على فتح المجال للحرية والانفتاح والتعددية في الفضاء الوطني فالأمن والاستقرار يقترن بوجود مواطنة مصانه بنظام وقانون يحول دون التعدي على مقتضيات الوحدة الوطنية ومتطلباتها [٢]، واوضح ارسطو، (ان الناس يستمرون بالعيش في مجتمع لا لمجرد ان يعيشوا، انما ليعيشوا في حياة فضلى)، فالعيش المشترك في اطار الوحدة الوطنية يؤدي حتما الى الازدهار ويحقق المصلحة المشتركة. هذا الوفاق يتم عندما تتوجه الاهداف الخاصة للأفراد والجماعات وجهة الخير المشترك والوحدة الوطنية. ولترسيخ الوحدة الوطنية في المجتمع العراقي لا بد ان ننطلق من معطيات الواقع، حتى اللحظة المجتمع منقسماً الى عدة انواع من التقسيمات. فهناك عرب واكراد وتركمان، ومن المسلمين ومسيحيين، وغيرها من المذاهب، ولو كانت كل طائفة من هذه الطوائف بمعزل عن الاخرى لكان لكل واحدة موطن خاص بمعزل عن الآخر، الا ان الوحدة الوطنية متجذرة رغم محاولات الاحتلال الأمريكي خلق الفتنه بين المجتمع الواحد، فنجد العرب موجودون في الشمال وفي الوسط والجنوب، والاكراد في الغالب يستوطنون في الشمال ولكن منهم في العاصمة، واخرون في انحاء العراق، كذلك التركمان رغم مركزهم في كركوك، الا ان مناطق توزيعهم الجغرافي في ديالى ونينوى والعاصمة. اما المسيحيون موزعون بين دهوك وكركوك ونينوى والعاصمة والبصرة، والمسلمون وهكذا فأن في كل محافظة هناك تنوعاً مذهبياً، ان هذا التنوع الجغرافي والعرقي والمذهبي وغيره من العوامل شرط اساسي لدعم وترسيخ الوحدة الوطنية في العراق[٣] .

(١) حسن الصفار، *الحوار والانفتاح على الاخر*، ط٢، (النجف الاشرف: مطبعة الفرقان، ٢٠٠٦)، ص١٦١.

(٢) محمد السعيد ادريس، "ثقافة المواطنة"، *مجلة المواطنة والتعايش، بغداد*، العدد (٩)، السنة الثالثة، نيسان (٢٠٠٩): ص٤٥ .

(٣) نبيل عبد الرحمن حياوي، *دولة العراق الديمقراطية*، ط٣، (بغداد: المكتبة القانونية، ٢٠٠٧)، ص١٢١ .

ثانياً: الحرية

ان اول استعمال لمصطلح "الحرية" في نص قانوني، اي باعتباره حقاً للمواطن يحميه القانون، يرجع على الارجح الى الحضارة السومرية في القرن ٢٤ قبل الميلاد. وكل تفكير في الحرية او نقاش حولها ينظر في العادة الى علاقة بيم ثلاثة عناصر: الاول الفرد والثاني، شيء يريده الفرد، اما العنصر الثالث عامل خارجي او داخلي يمنع التقاء الاثنين او يسمح به. وسجلت الدراسة نحو ٢٠٠ معنى للحرية اقترحها باحثون في حقب تاريخية مختلفة، تدل جميعها على ان محتوى هذا المصطلح الصغير اوسع بكثير مما يبدوا عليه، ونأخذ التعريف الموسع الذي اقترحه كارل دوتش فعرفها:(شريحة الخيارات الفعالة المتاحة لفرد او جماعة من الافراد. قدرة الجماعة على اختيار الافعال او السياسات يمكن ان تترجم عن الممارسات الى خيارات غير مباشرة للأفراد)[١]، وبما ان الانسان يولد رغماً عنه، ولكن بعد ولادته، له حرية حق الحياة. على اساس فكرة الحق الطبيعي، هذا من جانب فردي. وهناك حرية مدنية تكون دائرتها اوسع من الحقوق الفردية فهي ترتبط في الحياة الاجتماعية والديمقراطية، ومن اهم الاولويات للحرية المدنية هي حرية الفكر، التعبير، الدين، التنقل، تأسيس الاحزاب، الجمعيات، المراكز وغيرها من الحريات الاجتماعية. وفي الحرية السياسية يذكر كوهن وهو احد المفكرين المعاصرين ان: (المراد من الحريات السياسية وبعبارة بسيطة هي حرية القيام باي نوع من الافعال التي تفرضها الدولة. وهذا الافعال تشمل الاستفادة من الوسائل التي يتمكن المواطن عبرها من ايصال صوته الى الاخرين ، وان يكون لذلك تأثير عملي مباشر على الدولة)[٢]، وهناك العديد من الحريات كحرية الاقليات وكل قسم من اقسام الحرية يتفرع الى عدة افرع تشمل كل واحدة منها حقوق وواجبات تترتب على الافراد .

الا ان الحرية المطلقة في المجتمع الحديث تؤدي الى الفوضى، هكذا صار من الضروري ان توجد في المجتمع ضوابط للحرية، وهي الضوابط التي يجب ان

(١) نقلا عن: توفيق السيف، *رجل السياسة "دليل في الحكم الرشيد"* ، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١١)، ص١٥٧ .

(٢) محمد حسن قردان ملكي، *فقه الحرية "دراسة فقهية حول الحرية وقيودها"* ، ترجمة: علي الموسوي، (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، ٢٠٠٨)، ص٤٩-٩١-١٨٧ .

يوفرها النظام الديمقراطي[١]، وقد حدد الدستور العراقي بعد عام ٢٠٠٣، في المادة (١٥) التي نصت (لكل فرد الحق في الحياة والامن والحرية، ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق او تقييدها الا وفقا للقانون، وبناء على قرار صادر من جهة قضائية مختصة)[٢]، ولترسيخ هذا المبدأ في العراق انطلاقاً من الدستور، فهناك ثلاثة اشكال من الحرية هي: الحرية الشخصية او المدنية، وتعني توفير الامن للفرد فيما يتعلق في حياته الشخصية، وبالرغم من وجود خلل في الجانب على المستوى التطبيقي في العراق والسبب يعود الى حالة اعادة البناء والنظام السياسي اضافة الى التدخلات الخارجية واثار الاحتلال من جهة، ومن جهة اخرى الاوضاع الدولية التي تتمثل بالدول العظمى التي تسعى الى زعزعت الامن والاستقرار ليس بالعراق فحسب وانما في منطقة الشرق الاوسط، لتحقيق مصالحها الشخصية، وهذا ما نراه في اغلب دول المنطقة والعالم من جهة ثانية. اما على الداخلي فالحرية الشخصية تغيرت قياساً مع ما كانت عليه قبل عام ٢٠٠٣، اما الحرية العامة او السياسية[٣]، فهي اعطاء حرية العمل للمواطنين او الجماعات او الاحزاب من قبل الحكومة للمشاركة في مختلف المجالات السياسية، ويصبح المواطن كعضو في الدولة له حق التصويت، والانتخاب، والمساهمة في تشكيل الحكومة [٤] .

ولا تُعد الحرية السياسية او الحقوق السياسية جوهراً أصيلاً لتحقيق الحرية الفردية، ففي بعض الاحيان تصبح وسيلة لكبت الحرية اذا لم يوفق الافراد في اختيار النظام السياسي او الحاكم، وقد يكون الامر نوعاً ما من الخداع عندما يعلن الحاكم او السلطة السياسية عن نيتها في تحقيق الحرية الفردية، ثم ما يلبث الاستبداد ان يشق طريقه لتنتفي معه كل معاني الحرية[٥]. ويتمتع جميع العراقيين اليوم في اغلب هذه الحريات، بغض النظر عن افرازات هذه التجربة على الواقع الاجتماعي الا انها من الممكن ان تنمو لتصل الى مرحلة متقدمة وتعمل على

(١) علي عبدالعزيز الياسري، *دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية والامن "العراق انموذجا"*، (بغداد: مجلس الامن الوطني، ٢٠٠٩)، ص٧٢ .
(٢) الدستور العراقي، المادة (١٥)، لسنة ٢٠٠٥ .
(٣) علي عبدالعزيز الياسري، المصدر السابق نفسه، ص ٧٣ .
(٤) محمد حسن قدردان ملكي، المصدر السابق نفسه، ١٨٩ .
(٥) سحر صديق السيد الشافعي، *ازمة الحرية السياسية "دراسة مقارنه"*، (القاهرة: كلمة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠)، ص٢٩ .

ترسيخ المواطنة في العراق. والى جانب هذين النوعين من الحريات في العراق هناك الحرية الاقتصادية، اي حرية العمل واتاحة الفرصة للفرد لتحديد مدى ما يحصل عليه من ربح ولمراقبة ظروف العمل التي تحيط به [١] .

ثالثاً: التكامل الاجتماعي

يرتبط الشعور بالانتماء الى الوطن بالتكامل الاجتماعي يعني ذلك اذا شعر الافراد المختلفون في الدين والمذهب والثقافة والخلفية الاجتماعية والارتباط السياسي – بالانتماء الى الوطن فان ذلك يؤدي تلقائياً الى اندماج وانصهار جميع المواطنين في كيان اجتماعي واحد دون تفرقه بينهم. اما اذا غاب الشعور بالانتماء الى الوطن فان ذلك ينعكس سلباً على التكامل الاجتماعي ففي هذه الحالة يشعر الافراد بان الوطن لم يعد لهم والهوية الوطنية لم تعد تستوعبهم فيتجهون الى ما يطلق عليه (الولاء الاضيق) اي الاحتماء بالقبيلة والعشيرة والجماعات الدينية وتصبح هذه الانتماءات تسمو على الانتماء للوطن لذلك من واجب الحكومة توفير فرص متساوية لتطوير جودة الحياة التي يعيشها الافراد [٢] .

كما ان قدرا من التنازل المتبادل والطوعي للقوة بين الجماعات، اي يتخلى الجماعات طوعاً عن انتماءاتهم الجانبية مقابل الانتماء الوطني الذي يشمل كل اعضاء المجتمع يمثل خطوة الاولى في تأسيس تكافل وتضامن اجتماعي [٣] .

رابعاً: القانون

يتمثل القانون في ان مجموعة القواعد التي تنظم نشاط كل دولة داخل اقليمها الخاص، وينقسم الى قسمين: القانون الداخلي، الذي يشمل مجموعة القواعد القانونية المنظمة للأفراد، اما القسم الثاني فيطلق عليه القانون العام، يشمل مجموعة القواعد التي تنظم السلطات العامة للدولة في علاقتها ببعضها وعلاقتها بأفراد المجتمع[٤]، ويجب ان تتسم الدولة بخضوع الحكام والمحكومين للقواعد

(١) علي عبدالعزيز الياسري، المصدر السابق، ص٧٣ .
(٢) سامح فوزي، *المواطنة*، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، ٢٠٠٧)، ص١٦ .
(٣) باقر سلمان النجار، "الفئات والجماعات "صراع الهوية والمواطنة في الخليج العربي""، *مجلة المستقبل العربي، بيروت*، العدد (٣٥٢)، السنة الحادية والثلاثون، حزيران، (٢٠٠٦): ص٣٦ .
(٤) ناظم عبدالواحد الجاسور، *موسوعة علم السياسة*، (عمان: دار مجدلاوي، ٢٠٠٩)، ص٢٨٥ .

القانونية•، وتتمثل العناصر الدالة على خضوع الدولة للقانون بأمور منها، التقيد بالدستور الذي يُعد الضمانة الاولى لخضوع الدولة للقانون، اضافة الى الفصل بين السلطات، فيجب ان تحترم الاخيرة القواعد التي وضعها الدستور وعدم الخروج عن اختصاصاتها ولا تتعدى على اختصاصات سلطة اخرى. وكذلك سيادة القانون والرقابة القضائية، بما يعني ذلك السلطة التنفيذية ملتزمة بمتابعة اجراءات تنفيذ القانون، واستقلال الرقابة القضائية وتمتعها بالحيادية والموضوعية، اضافة الى ضمان الحقوق والحريات الفردية، التي تتصف بمبدأ المساواة بين الافراد كما اشرنا سابقاً [١] .

وبشكل عام فان القانون هو وسيلة السلطة السياسية في تنظيم المجتمع، ويجب ان تكون تصرفات هذه السلطة باسم الهيئة الاجتماعية وليس بموجب ارادة من يمارسون السلطة، وعبر ذلك سوف تتحقق الدولة القانونية [٢]. وفي العراق بالرغم من وجود اغلب ما تقدم من العناصر التي تعبر عن القانون الا ان التطبيق الفعلي لهذه العناصر بحاجة الى نضج وتركيز والابتعاد عن المناطقية والمحاصصة، في توزيع السلطة .

خامساً: الحوار والمصالحة

ان الحوار مصطلح ذو وجهين الاول: من اجل الوصول الى فهم متبادل' ليعرف كل طرف ما لدى الاخر فتتبين موارد الاتفاق، ونقاط الاختلاف، تأسيساً للمصالحة والتعايش المشترك، اما الوجه الثاني: فهو يهدف الى اظهار الغلبة وافحام الطرف الاخر وممارسة الجدل للجدل، وهنا يكون الحوار غير منتج، وما يهنا هو الوجه الاول الذي يشكل ارضية للتقارب الفكري والنفسي، ويذكر الطرفين بوجود قضية مشتركة يمكنهما التفاهم والتعاون من اجلها. وليس حتما ان يصل الطرفان الى رأي واحد، فقد يفشلان في الالتقاء ويبقى كل منهما متمسكاً

• لا بد التمييز بين مبدأ خضوع الدولة للقانون عن مبدأ شرعية السلطة، اذ يلزم لهذه الاخيرة ان تستند السلطة الى رضا المحكومين وقبولهم لها . للمزيد ينظر: خميس حزام والي، *اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية مع الاشارة الى تجربة الجزائر*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص٣٠٦ .

(١) ثامر كامل الخزرجي، *العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية ادارة الازمات*، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص٣٨ .

(٢) اثير ادريس عبد الزهرة، *مستقبل التجربة الدستورية في العراق*، (بيروت: البصائر للطباعة والنشر، ٢٠١١)، ص٢٦١ .

برأيه وهنا لا بد من القبول بالتعددية والاعتراف بوجود الرأي الآخر[١]. وبما اننا اليوم في ظل نظام ديمقراطي، إذ نمتلك وسائل تعبير عن الصراعات، اقرب الى الاعتدال واللين وابعد عن الوحشية من العنف المادي عبر احلال الحوار وتسوية المصالح المتعارضة والتصالح [٢] .

وتُعد مسألة الحوار والمصالحة في الدول النامية، وخاصةً الدول التي تحتضن في داخل مجتمعاتها مجموعات عرقية، دينية، مذهبية، قبلية، عشائرية، وطبقية متنوعة، من اولويات المسائل التي تهتم بها هذه الدول وتسعى الى تحقيقها عبر السياسات الداخلية وتسعى جاهدة الى ضمان تحقيق المصالحة والوصول الى الوحدة الوطنية، وعلينا ان نشير الى ان جميع المحاولات التي جرت لإنجاح الحوار والمصالحة وترسيخ مقومات المواطنة في العراق ومنذ نشأة الدولة العراقية الحديثة في عشرينيات القرن الماضي، عندما كان العراقيون يحاولون ايجاد كيان عراقي متحد منسجم، قد تعثرت ولم تنجح، وازداد هذا الموضوع اهمية بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣، نتيجة العملية السياسية التي قام بتأسيسها على اساس المحاصصة والطائفية ابتداء من مجلس الحكم الانتقالي الذي شكل على اساس تمثيل مكونات المجتمع العراقي [٣] .

الا انه بعد اعتماد قانون الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية عام ٢٠٠٤، نرى حصول تطور ايجابي، عبر وضع مقومات للتحول الديمقراطي وتأطيرها في الدستور، اضافة الى اعطاء المجال لبروز منظمات المجتمع المدني من اجل الانفتاح على الفضاء الاجتماعي[٤]، الا التجارب التي مر بها العراق بعد سقوط النظام الاستبدادي الى الوقت الحاضر اوصلتنا الى نتيجة مفادها لا يمكن الوصول الى الاهداف التي تسعى اليها المكونات في الجسد العراقي من خلال الحروب والتهجير والتصفية الطائفية والقومية، بل ان هذه الاعمال تعمق التناقضات وتهدم جسور التواصل والثقة، فنحن اليوم بحاجة الى بلورة خيار الحوار

(١) حسن الصفار، المصدر السابق، ص٥٧ .
(٢) موريس دوفرجيه، *مدخل الى علم السياسة*، ترجمة: جمال الاتاسي وسامي الدروبي، (بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٩)، ص١٩٦ .
(٣) خالد محسن جابر اليعقوبي، *السياسة الامريكية تجاه العراق وانعكاساتها الاقليمية والدولية بعد نيسان ٢٠٠٣*، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٣)، ص٤٨٤.
(٤) فراس البياتي، *التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣*، (بيروت: المعارف للمطبوعات، ٢٠١٣)، ص١٧٠ .

والمصالحة من اجل اشراك جميع الشرائح والفئات الاجتماعية فالوطن ليس خاص بأحد وانما لجميع المواطنين، فأننا بحاجة الى نبذ ثقافة التطرف، واحلال ثقافة الحوار والمصالحة .

الخاتمة والاستنتاجات

أن المعالجة التحليلية لموضوع مقومات ترسيخ مبدأ المواطنة بعد عام ٢٠٠٣ – والذي كان محور هذا البحث – أفرزت مجموعة من الاستنتاجات التي يمكن الإشارة إلى أبرزها بالاتي:

١-أن التنظير لمفهوم المواطنة تنتهي جذوره التاريخية إلى الفكر الغربي – لاسيما الإغريقي والروماني منه – إذ ارتبط بالمجتمع المدني الذي كان الوصف لمعتاد للمجتمع السياسي في دولة المدينة، وبعد النهضة الاوربية ظهر مبدأ المواطنة مرتبطاً بالقومية لبناء الدولة من اجل تحقيق المشاركة السياسية الفعالة وحكم القانون وقد شكل مبدأ المواطنة حجر الزاوية للمذهب الديمقراطي في الدول الأوربية التي استفادت من الحضارات السابقة والفكر السياسي الاغريقي والروماني، كما تأثر الفكر القانوني في اوربا بمبدأ تطبيق الشريعة الاسلامية، كما ان المواطنة اتصفت بالتغيير اذا كان يعرف محدوديته في ضل الامبراطوريات القديمة، وفي عصر النهضة ارتبط مع مفهوم الدولة القومية، اما في الدول ما بعد الحديثة والديمقراطية المعاصرة ارتبطت المواطنة بالمساواة .

٢- ان الجذور الاولى لبروز المواطنة في الفكر الاسلامي بدأت منذ عهد الرسول (صل الله عليه وال وسلم) فكانت وثيقة المدينة العنوان الأبرز في هذه الأدلة، لاعتقاد غالبية المفكرين الإسلاميين أنها نواة لتأسيس الدولة على أساس الانتماء للأرض (المدينة)، وليس على أساس الانتماء للدين، طالما أنها تعاطت مع اليهود على انهم امة واحدة، ومع اعتقادنا أن هذه الوثيقة لا تصلح لان تكون الدليل على إيمان الإسلام بالمواطنة، لأنها اقرب إلى المعاهدة بين طرفين حول قضية معينة، وليست وثيقة لتنظيم العلاقة مع أبناء الوطن الواحد ضمن دولة واحدة، فان مسألة المواطنة تعد من المسائل المستجدة التي واجهت الفكر الإسلامي المعاصر، إذ أن المواطنة في جانب منها تنظيم لعلاقة الفرد بالمجتمع

الذي يتحدد بالأرض التي يوجد عليها، ولذا يُعد من المفاهيم المرنة التي تتحرك طبقا للواقع السياسي والاجتماعي وربما الاقتصادي للمجتمع.

٣-عبر دراسة المواطنة وجدنا انها تقوم على عدة مقومات تنطوي تحت مسمى المواطنة، وفي العراق الذي يواجه عقبت الصراعات والعنف والتدخلات الخارجية وعرم الاستقرار داخليا اضافه الى روح الظلم التي توجد في بعض مكونات المجتمع ادت الى خلق حالة من الصدام والتعارض الذي يأخذ مره حالة المواجهات المسلحة ومره حالة الصدام الفكري، وبالنتيجة اثر ذلك سلباً العملية السياسية التي تعتريها نقاط الضعف نتيجة التأسيس غير الصحيح من قبل الاحتلال الامريكي، الا ان رغم ذلك استطاعت المجتمع ان يصوت لدستور وان كان يحتاج الى اعادة نظر الى انه خطوه في الاتجاه الصحيح نحو بناء نظام ديمقراطي، وتمثل هذا النظام بوجود مقومات تدفع الى المواطنة وابرزها (الوحدة الوطنية، الحرية، التكامل الاجتماعي، القانون، والحوار والمصالحة) الا ان التطبيق الفعلي لترسيخ هذا المقومات كان يتأرجح بين محاولات للتطبيق وبين مواجهة التحديات الخارجية. ومن الممكن ان يصل العراق في المستقبل الى ترسيخ هذا المقومات نتيجة التجارب التي مر بها المجتمع الذي ادرك اليوم انه بدون الوحدة والمواطنة لا يمكن الوصول الى المصالح والاهداف المشتركة.

المصادر

أولاً: الكتب:

١. فريد جاسم حمود القيسي، *فتنة العنف في العراق دراسة: سوسيولوجية تحليلية نقدية في اسباب العنف*، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠١٢.

٢. عبد الصمد محمد امين الغريري، *سيادة العراق واستقلاله السياسي للفترة ١٩٩٠-٢٠١٠*، بيروت: منشورات زين الحقوقية، ٢٠٢٠.

٣. توفيق المدني، *العرب وتحديات الشرق الاوسط الكبير*، دمشق: اتحاد كتاب العرب، سلسلة دراسات العدد (١٣)، ٢٠١٠.

٤. محمد بن علي كومان، *اسباب الارهاب في المنطقة العربية وسبل مواجهته*، من كتاب التحولات الراهنة ودورها المحتمل في احداث تغيير في العالم العربي، ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٧.

٥. كرم محمد زهدي وآخرون، *استراتيجيات وتفجير القاعدة*، الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٥.

٦. فؤاد علام، *الارهاب اسباب انتشاره ووسائل مكافحته*، من كتاب النظام الامني في الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨.

٧. ميثم الجنابي، *العراق ومعاصرة المستقبل*، بيروت: المدى للثقافة والنشر، ٢٠٠٤.

٨. منتصر العيداني، *قيادات الانتقال والتنمية السياسية العراق ولبنان انموذجاً ١٩٩٠-٢٠١١*، بيروت: العارف للمطبوعات، ٢٠١٢.

٩. سلسلة اصدارات مركز البيان، *المصالحة الوطنية في العراق دراسة مقارنة*، بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٦.

١٠. حسن الصفار، *الحوار والانفتاح على الاخر*، ط٢، النجف الاشرف: مطبعة الفرقان، ٢٠٠٦.

١١. نبيل عبد الرحمن حياوي، *دولة العراق الديمقراطية*، ط٣، بغداد: المكتبة القانونية، ٢٠٠٧.

١٢. توفيق السيف، *رجل السياسة "دليل في الحكم الرشيد"*، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١١.

١٣. محمد حسن قردان ملكي، *فقه الحرية "دراسة فقهية حول الحرية وقيودها"*، ترجمة: علي الموسوي، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، ٢٠٠٨

١٤.علي عبدالعزيز الياسري، *دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية والامن "العراق انموذجا"* ، بغداد: مجلس الامن الوطني، ٢٠٠٩.

١٥.سحر صديق السيد الشافعي، *ازمة الحرية السياسية "دراسة مقارنه"*، القاهرة: كلمة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

١٦.سامح فوزي، *المواطنة*، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، ٢٠٠٧.

١٧.ناظم عبدالواحد الجاسور، *موسوعة علم السياسة*، عمان: دار مجدلاوي، ٢٠٠٩.

١٨.خميس حزام والي، *اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية مع الاشارة الى تجربة الجزائر*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.

١٩.ثامر كامل الخزرجي، *العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية ادارة الازمات*، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.

٢٠.اثير ادريس عبد الزهرة، *مستقبل التجربة الدستورية في العراق*، بيروت: البصائر للطباعة والنشر، ٢٠١١.

٢١.موريس دوفرجيه، *مدخل الى علم السياسة*، ترجمة: جمال الاتاسي وسامي الدروبي، بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٩.

٢٢.خالد محسن جابر اليعقوبي، *السياسة الامريكية تجاه العراق وانعكاساتها الاقليمية والدولية بعد نيسان ٢٠٠٣*، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٣.

٢٣.فراس البياتي، *التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣*، بيروت: المعارف للمطبوعات، ٢٠١٣.

ثانياً: البحوث:

١. العيدي صونيه، "المجتمع المدني المواطنة والديمقراطية جدلية المفهوم والممارسة"، *مجلة الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خضير، سكرة، الجزائر*، العددان (٢-٣)، (٢٠٠٨).
٢. ايناس عبد السادة علي، "الاستراتيجية الامريكية وادارة صراع الارادات السياسية على الساحة العراقية"، *مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية*، العدد (٤١)، تموز، (٢٠٠٤).
٣. قيس النوري، "الشخصية العراقية من منطق التفكيك والتكامل"، *مجلة مدارك، بغداد*، العددان (٥-٦)، السنة الثانية، (٢٠٠٧).
٤. محمد السعيد ادريس، "ثقافة المواطنة"، *مجلة المواطنة والتعايش، بغداد*، العدد (٩)، السنة الثالثة، نيسان، (٢٠٠٩).
٥. باقر سلمان النجار، "الفئات والجماعات "صراع الهوية والمواطنة في الخليج العربي""، *مجلة المستقبل العربي، بيروت*، العدد (٣٥٢)، السنة الحادية والثلاثون، حزيران، (٢٠٠٦).

ثالثاً: القوانين

١. الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ .